

تقرير

الخليجيون في لبنان بعد التحذيرات
15 ألفاً و 45% سعوديون

هديك فرفور

نحو سبعة آلاف مُقيم سعودي في لبنان لم يُغادروا البلد بعد، بحسب إحصاءات الأمن العام اللبناني (لغاية 13/11/2017). ووفق هذه الإحصاءات، يبلغ عدد رعايا مجلس التعاون الخليجي في لبنان 15 ألفاً و 462 مُقيماً، نحو 45 في المئة منهم سعوديون (7071 سعودياً). وتتوزع البقية على النحو الآتي: 407 إماراتيين، 897 قطرياً، 710 عُمانيين، 5011 كويتياً، و1366 بحرانياً. وبحسب المكتب الإعلامي للأمن العام اللبناني، تشمل هذه الإحصاءات عدد المقيمين في لبنان القادمين من رعايا دول مجلس التعاون الخليجي الذين لم يغادروا بعد لغاية 13/11/2017، أي بعد اندلاع الأزمة السياسية عقب استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري في الرابع من الشهر الجاري، وما تلاها من تصعيد سعودي تمثّل بدعوة الرعايا السعوديين إلى مغادرة لبنان فوراً في التاسع من الشهر الجاري. كذلك، سجّلت هذه الأرقام بعد دعوة الكويت رعاياها إلى مغادرة لبنان فوراً في التاسع من الشهر الجاري أيضاً. علماً أن الكويتيين المقيمين في لبنان يُمثلون نحو 32 في المئة من مجمل رعايا دول مجلس التعاون الخليجي (ثاني أكبر نسبة من عدد الرعايا). وكانت البحرين قد سبقت السعودية

والكويت في دعوة رعاياها إلى مغادرة لبنان في الخامس من الشهر الجاري. وبحسب الإحصاءات، يشكل الرعايا البحرانيون نحو 8 في المئة من مجمل عدد الرعايا الخليجين. وليس معلوماً ما إذا كانت هذه النسب قد انخفضت في الأسبوع الذي تلا هذه الإحصائيات. كذلك ليس واضحاً إذا ما كانت هذه الأرقام تشمل الرعايا المقيمين دائماً في لبنان أو الزوار «الموسمين»، إذ إن هذه الإحصاءات لا تتضمّن تفاصيل عن طبيعة تأشيرة الدخول التي مُنحت لهؤلاء. وتُمنح لرعايا دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر وعمان) تأشيرة دخول وإقامة مجانية في مطار رفيق الحريري الدولي، حيث توشح جوازات سفرهم (مع أفراد عائلاتهم والعاملين في الخدمة المنزلية والسائقين المرافقين، شرط أن يكون العاملون حائزين إقامة صالحة في البلد الذي ينتمي إليه رب العمل) بخاتم الدخول مع عبارة «سنة أشهر»، مجاناً، في المطار والدوائر والمراكز الحدودية. وبحسب الموقع الرسمي للأمن العام اللبناني، يُمكن تمديد هذه الفترة حتى السنة، مجاناً، لدى المديرية العامة للأمن العام (دائرة العرب والأجانب) وفقاً للأصول المرعية الإجراء.

متابعة

إغراق علوم «اللبنانية» بأكثر من 120 أستاذاً جديداً؟

قانت الحاج

الحديث الدائر اليوم في أروقة كلية العلوم في الجامعة اللبنانية هو إغراق الكلية بأساتذة يفوق عددهم حاجاتها الأكاديمية بكثير. بورصة الأعداد ترتفع يوماً بعد آخر، إذ قيل أولاً إن عدد المتعاقدين الجدد هو 90 أستاذاً، وبعدها تسرب الرقم 101 أستاذاً، وبالأمس صار العدد أكثر من 120 أستاذاً. إلا أن كل هذه الأرقام بقيت

غير رسمية وغير موثقة، لعدم إعلان مجلس الوحدة نتائج اللجان العلمية التي درست ملفات المتعاقدين وعدم مرور الملف على مجلس الجامعة حتى الآن. لكن هذا الأمر لم يمنع التداول في أن التعاقد مع «المحظيين الجدد» حصل فعلاً، كما قال لنا أكثر من مصدر أكاديمي، باعتبار أن «عميد الكلية بسام بدران أعطى المديرين الضوء الأخضر لدعوة الأساتذة

تشخص الأنظار إلى مجلس الجامعة لإسقاط الصفة قبل أن تسقط الكلية (الرشيف)



عدد القادمين من رعايا دول مجلس التعاون الخليجي اعتباراً من 01/01/2015 لغاية 13/11/2017 ولم يغادروا بعد



بحسب ما تنص عليه المادة 4 من المرسوم 9084.

اللجان المنقحة نفسها استكملت دراسة الملفات واختارت الأشخاص المنوي التعاقد معهم وفقاً للأصول القانونية والعلمية». أحد المسؤولين في الجامعة برر تضخم الأعداد، بالحاجة إلى اختصاصات نادرة وإلى خروج عدد من الأساتذة إلى التقاعد؛ فيما طالب الأساتذة المتضررون من «الصفقة» التحاصصية بين القوى الحزبية بالكشف عن طبيعة الاختصاصات النادرة وعن دراسة إحصائية تظهر عدد المتقاعدين، ورواوا أن كلام المسؤول لا يعدو كونه ذراً للرماد في العيون إن لم يكن لتبرير مشاركته في «الصفقة» التي تأخذ مسارها نحو التنفيذ لكونها حظيت بإجماع أعضاء مجلس الكلية.

الأساتذة سألوا: «هل يأتي قرار مجلس الوحدة بعلم ومباركة مجلس الجامعة ورئيسها، وبمشاركتهم في الخفاء؟ أم أن موقع الرئاسة بات ضعيفاً لدرجة يجري معها تخطي كل التعاميم التي صدرت عن الرئيس فؤاد أيوب منذ العام الماضي وإلى اليوم لا سيما التعميم 39 الذي يدعو فيه إلى احترام آليات التعاقد الجديد بحسب أحكام المرسوم 9084؟ وهل مواجهة الفساد والعمل على الإصلاح في الجامعة هو مجرد شعار يرفعه الرئيس وقد سبقه إليه العديد من رؤساء الجامعة السابقين؟». أسئلة كثيرة يطرحها أساتذة الجامعة اليوم وتبقى الإجابة عليها رهن الأيام المقبلة، حيث تشخص الأنظار إلى مجلس الجامعة لإسقاط الصفة قبل أن تسقط الكلية.

المنوي التعاقد معهم، والبدء بتوزيع الساعات التدريسية عليهم». في المقابل، استغرب بعض أعضاء مجلس الوحدة ومنهم محمد صميلى، رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين، هذه «الشوشرة» التي تثار حول الملف قبل إنجازها نهائياً وعرضه على مجلس الجامعة لنيل الموافقة عليه وفق القوانين المرعية الإجراء، لا سيما المرسوم 9084 الذي يحدد أصول التعاقد. صميلى قال لـ «الأخبار»: إن الملف سيعرض حتماً على مجلس الجامعة... وقرياً، رافضاً التصريح بأي رقم «فهذا ليس من حقي». إلا أنه سأل الذين يتداولون بالأمر: «من قال لكم إن ما تقولونه صحيح؟ وهل لديكم مستند موقع من مجلس الوحدة يثبت التعاقد مع هذا العدد من الأساتذة؟».

العميد اوعز إلى
المديرين لإدخال الأساتذة
الجدد إلى القاعات

أي في عهد العميد السابق حسن زين الدين الذي فوجئنا أنه كان مستعجلاً لدرجة أنه لم يشكل لجاناً علمية وفق الأصول القانونية أي بموافقة مجلس الوحدة، وحصل نقاش جدي داخل المجلس وجرى الاتفاق على تطعيم هذه اللجان بأساتذة آخرين، إلا أن زين الدين لم يسر بالاقتراح ولم يعتمد اللجان العلمية المنقحة بل اللجان الأساسية التي لم تجتمع بحضور ثلثي الأعضاء، ومن ثم نشر النتائج التي تتضمن الأسماء والاختصاصات والعلامات على الموقع الإلكتروني للكلية، ما دفع مجلس الوحدة إلى إلغائها، أما ما حصل أخيراً فهو أن